# المحاضرة رقم 04

## سياسات الدفاع

تهدف السياسة الدفاعية إلى المحافظة على استقلال الدولة وسلامة أراضيها وتأمين حدودها ومصالحها الوطنية وممتلكاتها، مع استثمار المرحلة الحالية من الاستقرار والهدوء في تطوير بناء وتسليح القوات المسلحة على أسس قوية، تؤمن ردع أي تهديد ومنع العدو من تحقيق أهدافه وذلك بالتعاون مع دول الجوار والدول الصديقة.

من أسس السياسة الدفاعية للدول :

- الأساس الروحي: ويتمثل في العقيدة القتالية التي يعتنقها الفرد العسكري وفي الرسالة التي يحملها ويستعد لبذل الغالي من أجلها
- الأساس المعنوي: وهو أحد الأسس التي يتم غرسها لدى العسكريين، بحيث تتوافر لديهم السمات الخاصة التي تجعلهم قادرين على تحمل المواقف الصعبة التي تسود المعارك، وأبرزها: صفاء الذهن و حسن تقدير الموقف والتصرف بذكاء وشجاعة عند مواجهة المخاطر التي تأتي من خلال المحا فظة على الروح المعنوية العالية لدى القادة والضباط وضباط الصف والجنود، وذلك لتأمين متطلبات أساسية في مقصد وسلوك المقاتل وأبرزها الانضباط والطاعة والنظام مع التمسك بروح الفريق و الإخلاص للوطن والاستعداد للتضحية بالروح لتحقيق النصر
- الأساس المادي: تعتمد السياسة الدفاعية التي تنتهجها دولة ما، على ثلاث دعامات أساسية هي



Créé par la version démo de Universal Document Converter. La version complète n'ajoute pas ce texte.
FR.PRINT-DRIVER.COM

أ- بناء جيش قوي ذاتي يعتمد على ما وصلت إليه التقنية الحديثة في تسليح وبناء العسكري وتوسيع مداركه العملية بما يتفق وهذه التقنية المتقدمة

ب- تضامن أمني مع دول الجوار والدول الأصدقاء في إطار اتفاقيات الدفاع المشترك

جـ- الاتفاقيات الأمنية مع الدول الشقيقة والصديقة

سياسة الدفاع هي السياسة العامة التي تتعامل مع الأمن الدولي والجيش. وتضم التدابير والمبادرات التي تأخذ بها أو لا تأخذ بها الحكومات فيما يتعلق بصنع القرار والأهداف الإستراتيجية مثل متى وكيف تفوَّض القوات المسلحة الوطنية. وتستخدم لضمان الحفاظ على استقلال التنمية الوطنية والتخفيف من وطأة المصاعب المفروضة من الجهات الخارجية المعادية والعدوانية. في وزارة الدفاع (أو المنظمة المقابلة لها) يكون الوزير هو صانع القرار الرئيسي لسياسة الدفاع الوطني.

تحدد سياسة الدفاع التهديدات المعادية والعدوان بناءً على تحليل المعلومات الاستخبارية كما يقوم بتعريف المجال العسكري لالأمن القومي والتحالفات الدفاعية والاستعداد القتالي والتنظيم العسكري للقوات الوطنية واستخدامها التكنولوجيا العسكرية. تحدد سياسة الدفاع الوطني إستراتيجية الدفاع الوطني و"متى" تُفوَّض القوات المسلحة الوطنية. كما تحدد سياسة الدفاع الوطني الموقف الإستراتيجي و"الكيفية" فيما يتعلق بأي تهديدات محتملة للإقليم الوطني ومجتمعه وبيئته واقتصاده ويحدد الخيارات المتاحة للتعامل مع تلك التهديدات. فكلما وفرت سياسة الدفاع خيارات أكثر للحكومة، كان ذلك أفضل في تشكيلها. والموقف الإستراتيجي يحدد بدورهالعقيدة العسكرية للقوات المسلحة. ويمكن أن تشمل هذه العقيدة مواجهة الأخطار التي تهدد المصالح الوطنية الواقعة خارج الأراضي الوطنية مثل الممرات



Créé par la version démo de Universal Document Converter. La version complète n'ajoute pas ce texte.
FR.PRINT-DRIVER.COM

الملاحية، ويتم تطوير إستراتيجية الدفاع والعقيدة العسكرية على الرغم من السياسة الإستراتيجية وعمليات تنمية القدرات.

يتم وضع سياسة الدفاع من خلال عملية السياسة الدفاعية لاتخاذ القرارات التنظيمية الهامة، بما في ذلك، تحديد الأولويات والبدائل المختلفة مثل أفراد الدفاع وبرامج التكنولوجيا أو أولويات الميزانية وكذلك الاختيار من بينها على أساس تأثيرها على التنمية الوطنية الشاملة. يمكن فهم سياسات الدفاع كآليات سياسية وتنظيمية ومالية وإدارية وتنفيذية لتحقيق أهداف وغايات عسكرية واضحة. تتناول سياسة الدفاع تحقيق أهدافها وأغراضها العسكرية من خلال الإدلاء بتصريحات واضحة حول القدرة المطلوبة في: الاستعداد القتالي والتنظيم العسكري والعلاقات السياسية والعسكرية (السيطرة المدنية على الجيش) ودور القوات المسلحة القوات المسلحة والقيادة والمراقبة والاستخبارات العسكرية ومكافحة التجسس والدبلوماسية الدفاعية والقدرة على الدفاع من حيث (التكنولوجيا والتنقل والعتاد والخدمات اللوجيستية) وتقادم المجموعة والكفاءة المهنية والتدريب والتوظيف والتغير الاجتماعي في الجيش والقوات الدائمة وقوات الاحتياط العسكرية والتجنيد الإجباري. وتختلف سياسة الدفاع عن قواعد الاشتباك التي تحدد متى وأين وكيف تستخدم التشكيلات والوحدات العسكرية.

رسم السياسات الامنية ودعمها:

حتى يمكن لصانعي القرار السياسي، صياغة السياسات الامنية فإنهم يتفهمون الاهداف والغايات الوطنية، ثم يحولون المبادئ العامة بمفهوم الامن القومي الى حقائق سياسية في اطار الاستراتيجية الوطنية العليا.



Créé par la version démo de Universal Document Converter. La version complète n'ajoute pas ce texte.
FR.PRINT-DRIVER.COM

وحتى يكون رسم السياسيات المصاغة، ذا قابلية للتطبيق (واقعية)، وتكون السياسات ذات فاعلية للأمن الوطني، يجب الالتزام بخطوات ثلاث رئيسية، يقوم بكل خطوة منها أجهزة متخصصة، لتصبح السياسيات، همزة الوصل بين التخطيط المنهجي، والواقع العملي وهي:

1- ادراك مصادر التهديد:

لرسم سياسة أمنية فعالة، يجب أن يكون هناك إجماع وطني وقومي، يحدد ما هو رئيسي من مصادر التهديد المدركة، وما هو ثانوي منها. لذلك، يقوم بالإدراك وتصنيفه أجهزة دبلوماسية، وأخرى أمنية، تتمثل الأولى في الجهاز الدبلوماسي للدولة (وزارة الخارجية)، بينما الثانية ذات أوجه وتبعية متعددة (أجهزة الاستخبارات والأمن المتخصصة التابعة لوزارات الدفاع، والداخلية والتابعة للقيادة الأعلى بالدولة)، إضافة إلى أجهزة الدولة المتخصصة (بالوزارات والهيئات الحكومية الأخرى)، كل حسب تخصصه، لتوسيع مجال الإدراك لمصادر التهديد، للأبعاد المختلفة للأمن الوطني (سياسية، اقتصادية، عسكرية، اجتماعية، جيوبوليتيكية).

وتَجْمع الأجهزة السابقة، المعلومات، من مصادرها المختلفة (كل طبقاً لتخصصه وإمكاناته)، ثم تقوم بتصفيتها، وتأكيدها، وتحليلها، وتداولها، مع الأجهزة المناظرة الأخرى، لتحقيق رؤيا متكاملة لمصدر التهديد، وكشف أبعاده المختلفة، وحجمه الحقيقي، وهدفه الرئيسي. ويمكّن ذلك من تصنيف التهديد المدرك ووضعه في الأسبقية المناسبة، دون أن يطغى تهديد ثانوي، على آخر رئيسي أكثر إلحاحاً، أو تشتيت الجهود الأمنية في إجراءات أكبر من حجم التهديد المدرك، أو في أعمال متأخرة أقل فاعلية.



Créé par la version démo de Universal Document Converter. La version complète n'ajoute pas ce texte.
FR.PRINT-DRIVER.COM

ويثير إدراك مصادر التهديد نقطة هامة وحاسمة، فاتفاق الأطراف المعنية على مصدر التهديد المدرك، والإجماع على تصنيفه بالحجم الحقيقي (رئيسي . ثانوي) ضرورة، حتى يمكن للقيادات السياسية والتخصصية، وضع إستراتيجيات المواجهة (العليا والتخصصية)، ويعني ذلك تماسك الجبهة الوطنية (القومية . الإقليمية)، وتكاتف قواها المختلفة، للتصدي للتهديد في إطار خطة واحدة منسّقة.

أما إذا انشغل كل طرف (دولة من مجموعة دول، أو جهاز أمني في دولة) بمواجهة مصادر التهديد الخاصة به . التي يمكن أن تكون ثانوية بالنسبة للمجموع . فإن القيادات السياسية (والتخصصية)، تعجز عن رسم سياسة أمنية واحدة، تعبأ قدراتها ومواردها الوطنية (القومية . الإقليمية) لمجابهتها، حيث يوجهه الخوف من مواجهة المصادر الرئيسية . الأكثر شراسة وقوة . إلى مواجهة أقل حدة مع مصدر تهديد ثانوي. أو قد يكون الإهمال، وتخاذل الإدارة عن التصدي لمصادر التهديد، أي إن كانت (رئيسية أو ثانوية)، السبب في عدم مواجهة مصدر التهديد الرئيسي. يؤدي ذلك إلى حالة من التفكك الاجتماعي للدولة، أو مجموعة الدول، وهو أشد خطراً من مصادر التهديد على مختلف أنواعها، وينطبق ذلك على المنظمات بكافة مستوياتها كذلك.

وغالباً ما تسعى أجهزة الدولة . في حالة التفكك وعدم الاتفاق على مصدر التهديد وتصنيفه . إلى استخدام العنف السياسي والأمني داخلياً، لتحقيق استقرار سطحي (ظاهري)، وتصبح السياسية الأمنية الشاملة، أمراً غير مرغوب فيه، وتغيب المفاهيم الحقيقية الداخلية (الثانوية)، ويبتعد مسار الأمن عن المصلحة الوطنية (القومية) العليا. ويزيد من الأمر سوءاً، خلق مصادر تهديد غير مدركة، بفرض الاستقرار السياسي بالقوة (داخلياً وخارجياً)، باستخدام القوة العسكرية، أو الشرطية.



Créé par la version démo de Universal Document Converter. La version complète n'ajoute pas ce texte.
FR.PRINT-DRIVER.COM

2- صياغة الالتزامات الامنية:

يختص مجلس (هيئة) الأمن الوطني العليا، بصياغة الالتزامات الوطنية، ووضع أولوياتها، وحدودها القصوى للتصعيد، أو الدنيا للتفاوض والتنازلات، وهو ما يسمح بهامش من المرونة، لتطبيق السياسة الأمنية في إطاره. ويضم مجلس الأمن الوطني، كل أجهزة إدراك مصادر التهديد، وأجهزة إعداد وصناعة القرار، والقيادات المسؤولة عن اتخاذ القرار، وبعض المتخصصين والخبراء، مِمَن يرى الجمع الاستعانة بهم.

وتكون عملية صياغة الالتزامات الأمنية، أكثر صعوبة وتعقيداً، وأشد حساسية، عندما تخص مجموعة دول (أمن جماعي)، وتضطلع بهذه المهمة غالباً، الدولة المحورية بالمجموعة، التي تتميز بأهمية جيوستراتيجية (أو جيوبوليتيكية) زائدة، ويقع على عاتقها، مسؤوليات إضافية، هي جزء أصيل من أمنها الوطني. ويكون الدافع على ريادتها للمجموعة (للإقليم)، تعدد قدراتها، وتفوقها المميز اقتصادياً أو ديوجغرافياً، أو تقنياً، مع تميز حضاري، وتوسط موقعها، وقدرتها على دمج التكتلات الفرعية والنظم دون الإقليمية، وتحويلها إلى نظام إقليمي (قومي) فاعل ومتكامل. ويطلق على تلك الدولة اسم "الدولة الإقليمية المركزية".

لمّا كانت الدولة المركزية ذات دور رئيسي، لذلك تحدد نوع الاتجاه ومساراتها، والتفاعلات السياسية داخل الاقليم، والتفاعلات السياسية به، وتجذب القوى المتنافرة وتوحدها، وتوظفها لمصلحة الأمن الإقليمي (القومي). كما يقع عليها دور رئيسي لردع القوى الخارجية، ومنع تدخلها أو اختراقها للنظام الأمني الإقليمي، الذي يمثل تحدياً لدورها، كدولة إقليمية مركزية (دور مصر بالنسبة للدول العربية في



Créé par la version démo de Universal Document Converter. La version complète n'ajoute pas ce texte.
FR.PRINT-DRIVER.COM

الخمسينات، ثم بالنسبة لأفريقيا في الستينيات . عصر التحرر ومقاومة الاستعمار . ودور المملكة العربية السعودية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي).

3- تعبئة قدرات الدولة

عندما تشعر الدولة (مجموعة الدول) بالتهديد، وعدم الأمن، أو الإحساس بضعف في أبعاد الأمن الوطني، تتدافع الأجهزة المعنية بالأمن الوطني (مجالس الأمن الوطني للدول)، لتعبئة قدراتها بما يمكّنها من درء التهديد، وإعادة الأمان، أو لتجديد الأبعاد التي طالها الكبر، أو تقوية تلك التي ضعفت. والمفترض أن وسائل تعبئة القدرات معروفة مسّبقاً، ومحدد دورها، وحدود تعبئتها لكل حاله، في إطار خطط أمنية، منبعثة من السياسة الأمنية المرسومة.

قد تكون وسائل تعبئة القدرات وليدة الساعة أحياناً، وهو ما يحدث عندما يكون مصدر التهديد خارجياً في الغالب. ويغلب على تلك الوسائل صورة التعاون، بين الدولة ودول أخرى، لمواجهة مصدر التهديد، الذي قد يكون مشتركاً، أو يهدد مصلحة الدولة الأخرى بطريق غير مباشر. ويأخذ التعاون عدة أشكال، فقد يكون في شكل إقامة حلف (أو الانضمام لحلف قائم)، أو عقد معاهدة دفاع (ثنائية أو متعددة الأطراف) ، وتكون التعبئة بالقوة التي تناسب قوة التهديد. قد يهدد ذلك الإجراء (التعاون مع آخرين) الأمن الوطني للدولة، ولكن بدرجة أقل، أو على المدى الأبعد.

هناك عدة أشكال أخرى، قد تختلف في تسميتها، أو ما يوضح في المراسيم الموقعة، إلا أنها ذات مضمون واحد، هو التعاون لمواجهة تهديد. من هذه الأشكال الأخرى (بخلاف الأحلاف العسكرية ومعاهدات الدفاع المشترك):

أ. اتفاق التعاون العسكري.

ب. مذكرة التفاهم الإستراتيجية.



Créé par la version démo de Universal Document Converter. La version complète n'ajoute pas ce texte.
FR.PRINT-DRIVER.COM

ج. الانضمام لتكتل إقليمي . دولي (سياسي . اقتصادي . إعلامي . ثقافي . عسكري).

د. التنسيق مع تنظيمات إقليمية أو تجمعات سياسية أخرى.

هـ. إنشاء مجالس ولجان تخصصية مشتركة.

و. مؤتمرات القمة الرئاسية والوزارية.

4- السياسة الدفاعية:

نتيجة لترتيبات وسائل تعبئة قدرات أكثر من دولة، ذات الأشكال المختلفة (معاهدات، اتفاقيات، تنسيق، مؤتمرات، لجان ومجالس، تحالفات وتكتلات)، التي تهدف لمواجهة مصادر التهديد لبعد (أو عدة أبعاد) أمنية، تتم عدة إجراءات إنشائية لتكوين الشكل المطلوب لهذا البعد، والذي يبدأ في ممارسة مهامه في الدفاع ضد التهديد المدرك فور إنشائه، وهو ما يسمى، "بالسياسات الدفاعية".

هذه السياسيات، أصبحت تشمل العديد من الجوانب، ولم تعد قاصرة على الجانب العسكري فقط كما كانت سابقاً، وإن ظل الجانب العسكري هو الشكل الأكثر فاعلية لدرء التهديد. كما أدى التشابك بين أوجه التهديد، إلى تشعب الاتفاقات والترتيبات، إلى مجالات شتى، غالباً يكون الجانب العسكري مكملاً لها. وتحدد الاتفاقات والترتيبات، دور كل جهاز (أو دولة) في السياسة الأمنية، وحدوده. وقد أفرزت السياسات الأمنية الحديثة، شكلاً مدمجاً للمجالات المتعددة، في شكل لجان (مجالس) سياسية وعسكرية واقتصادية وإعلامية، يمكنها من خلال التعددية في التخصص، إدارة صراع قوي وناجح ضد مصادر التهديد، التي تنوعت وتعددت أيضاً أشكال تهديداتها، على غرار ما تم بعد حرب الخليج الثانية، من اتفاقات بين دول مجلس التعاون، والتحالف الدولي، نتج عنها ترتيبات لاستمرار الحصار الاقتصادي ضد العراق، وفرض عُزْلَهْ سياسية عليه. كما تدار حملة إعلامية، ونشاط



Créé par la version démo de Universal Document Converter. La version complète n'ajoute pas ce texte.
FR.PRINT-DRIVER.COM

عسكري ضده من آن لآخر، لإضعافه، وحمله على الإذعان لمطالب تلك القوى المتحالفة، وهو الهدف من السياسات الأمنية، بردعة عن العدوان مستقبلاً

5- الممارسات الامنية:

لتنفيذ السياسات الأمنية، تتبع الدولة (مجموعة الدول)، عدة طرق، نابعة من الخبرات السابقة، والعلاقات الداخلية، والخارجية كذلك. وتسمى تلك الطرق "الممارسات الأمنية". وطالما أن مصادر التهديدات داخلية وخارجية، فإنها تواجه بسياسات أمنية داخلية وخارجية كذلك، وبتنفيذ أساليب (طرق) داخلية وأخرى خارجية، وهي ما سميت أيضاً "الممارسات الأمنية":

أ- الممارسات الداخلية: تهدف إلى تقوية الجبهة الداخلية للمجتمع، وزيادة ترابطه، لذلك فهي تعمل لإزالة التوترات الداخلية، التي تكون في مجملها مطالب لإقامة عدالة اجتماعية، والتمسك بشرعية الحكم، تقليدياً كان أو دستورياً، وإشراك طوائف الشعب المختلفة في السياسة الداخلية للدولة.

ب- الممارسات الخارجية: تهدف إلى وقاية، وحماية كيان الدولة، والحفاظ على مصالحها الحيوية الخارجية. وهي تختلف عن الممارسات الأمنية الداخلية، بتنوع أدواتها مع تشابه في أشكالها. وتشمل أدواتها الأدوات الدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية، والإعلامية، والثقافية، وكل منها له العديد من الأدوات. أما أشكالها فهي أعمال متشابهة في الفكرة، مختلفة في الصياغة والإجراءات الشكلية، وهي تتضمن إما اندماج أو وحدة أو اتحاد أو تكامل. ويكون هذا الشكل المتخذ إما شاملاً لكل أبعاد الأمن الوطني، بحيث ينطبق على كامل الدولة، أو في بعد واحد فقط (أو أكثر)، حسب قوة مصادر التهديد، ودرجة خطورتها على كيان الدولة وبقائها.



Créé par la version démo de Universal Document Converter. La version complète n'ajoute pas ce texte.
FR.PRINT-DRIVER.COM